VISION
FOR POLITICAL DEVELOPMENT

أداء الاقتصاد الفلسطيني

الربع الأول 2024

إعداد: إخلاص طمليه

يوليو 2024

أداء الاقتصاد الفلسطيني

الربع الأول 2024

إعداد: إخلاص طمليه

يوليو 2024

ملخص تنفيذي

- **بلغ عدد الفلسطينيين في العالم حتى منتصف عام 2024 حوالي 14.8 مليون فلسطيني، منهم 7.41 مليونا يقيمون في فلسطين التاريخية، أي حوالي نصف إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، والباقي في الشتات.**

- **تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 35% خلال الربع الأول من عام 2024. وفي ظل الانكماش الحاد في قطاع غزة بلغ هذا التراجع 86% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2023، وبلغ في الضفة الغربية 25%.**

- **سجلت جميع الأنشطة الاقتصادية تراجعا حادا بالقيمة المضافة في الربع الأول من عام 2024، حيث أدى عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة إلى تدمير معظم الأنشطة الاقتصادية في القطاع، وما رافق ذلك من التراجع الحاصل في الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية.**

- **تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ليبلغ نحو 57% خلال الربع الأول من عام 2024، وذلك على خلفية ارتفاعه الكبير في قطاع غزة، ومنع دخول العمال الفلسطينيين (معظمهم من الضفة الغربية) إلى أماكن عملهم في إسرائيل.**

- **بلغت قيمة النفقات العامة المستحقة خلال الربع الأول من عام 2024 حوالي 3.9 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 4.7 مليار شيكل خلال الربع السابق، و 4.0 مليار شيكل خلال الربع المناظر، وقد شكل الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الأول من عام 2024 نحو 68%من إجمالي المبالغ المستحقة على الحكومة خلال نفس الفترة، مما يساهم في تعميق ومراكمة أزمة السيولة للسلطة الفلسطينية.**

- **تراجعت الإيرادات العامة خلال الربع الأول من عام 2024 لتبلغ حوالي 3.65 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 4.04 مليار شيكل خلال الربع السابق، و 4.8 مليار شيكل خلال الربع المناظر. وقد توزعت هذه الإيرادات بين إيرادات المقاصة بنحو 62.3 %، وإيرادات الجباية المحلية بنحو 38.7%.**

المقدمة

يرصد تقرير "أداء الاقتصاد الفلسطيني" عرضا أرشيفيا متكاملا لأبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية، ووصفا وتحليلا للتطورات الحاصلة على جميع القطاعات الاقتصادية في الربع الأول من عام 2024، مع مقارنتها بنظيرتها لعام 2023. يحلل القسم الأول من التقرير التطورات الديموغرافية في فلسطين، والتوزيع الجغرافي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر 2023 على المؤشرات السكانية للقطاع.

ثم يتتبع القسم الثاني متغيرات الناتج المحلي الإجمالي حسب التسلسل الزمني المطلوب، والذي تعرض لانكماش حاد في ظل انهيار المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة، ويقارن التغيرات في مكونات الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، والتغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

بعد ذلك يتطرق التقرير لمؤشرات سوق العمل الفلسطيني، وتحليل آثار العدوان الإسرائيلي على مؤشرات العمالة، مثل معدل البطالة ومعدل عرض العمالة. وفي القسم الرابع يستعرض التقرير تطورات المالية العامة للسلطة الفلسطينية، بما يشمل تحليل الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتوزيعها بين أولويات الصرف خلال الربع الأول من عام 2024. كما يختتم التقرير برصد الأوضاع الاقتصادية المتردية في قطاع غزة، وارتفاع نسب الفقر والبطالة فيه، والتأثيرات الاقتصادية للحرب في الاقتصاد الغزي، والوقوف على حجم الدمار الذي سببته آلة الحرب الإسرائيلية، وذلك من منطلق إدراكنا بأن نتائج الحصار والحروب المتتالية وتأثيراتها، لا تقتصر على المباني والبنية التحتية والأراضي الزراعية فحسب، بل تمتد أيضا لتؤثر في مؤشرات الأداء الاقتصادي للمنطقة، وبنيته وتطوُره.

التطورات الديموغرافية

تشير الوقائع إلى أن الأراضي الفلسطينية ومكوناتها الديموغرافية الفلسطينية، مرت بسلسلة طويلة من التغيرات، التي أضحت تشكل تهديدا حقيقيا للمكون الديموغرافي الفلسطيني ومستقبل صموده، فالتجاوزات الواضحة للقانون الدولي تظهر جليا في ممارسات الاحتلال، وسعيه لمحو المكون الديموغرافي الفلسطيني، وحصره في مساحات جغرافية ضيقة، تمهيدا للسيطرة على المساحات المفرغة حديثا.

يقدر عدد الفلسطينيين في العالم حتى منتصف عام 2024 بحوالي 14.8 مليون فلسطيني، نصفهم تقريبا يقيمون في فلسطين التاريخية ونصفهم في الشتات. ففي فلسطين التاريخية يقيم حوالي 7.41 مليونا، يتوزعون بين 5.61 مليونا في الضفة الغربية وقطاع غزة (38%)، و 1.8 مليونا داخل الخط الأخضر (12%). وفي الشتات يقيم 6.3 مليونا (43%) في الدول العربية، وحوالي 1.1 مليونا في الدول الأجنبية (7%) من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.[1]

شكل (1): التوزيع النسبي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة في نهاية عام 2023 (%).

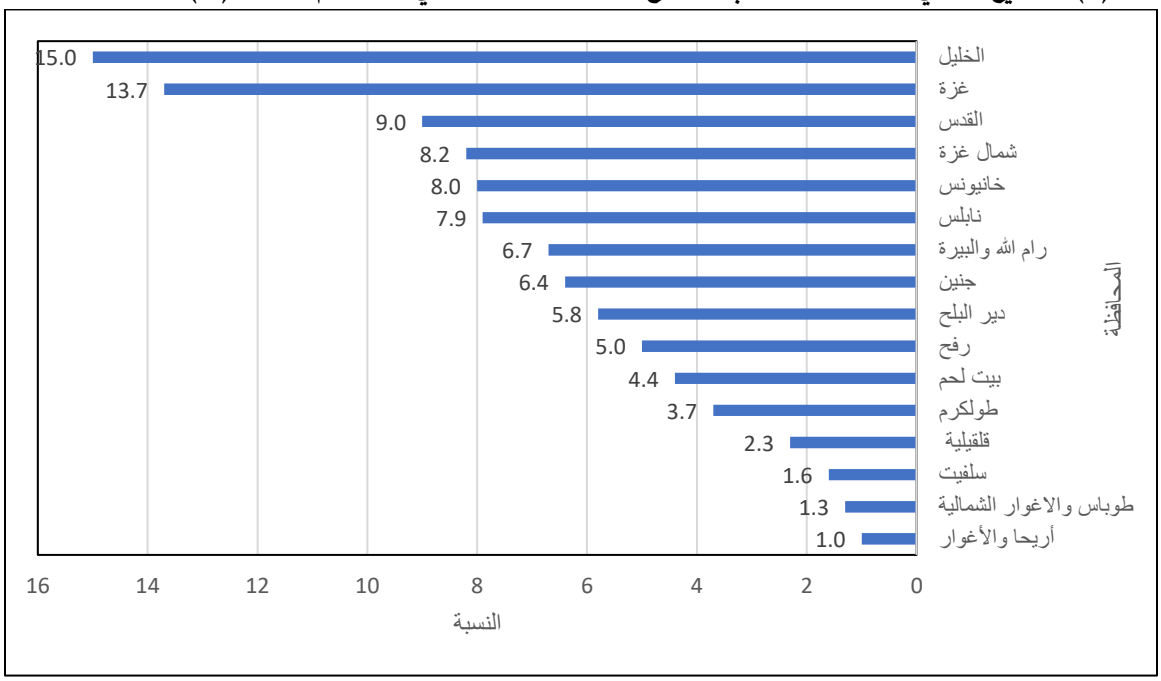

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024، الفلسطينيون في نهاية عام 2023.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان. رام الله- فلسطين.

من الملاحظ ارتباط التغيرات الديموغرافية في فلسطين بالجرائم الإسرائيلية، والتي وصلت حد الإبادة الجماعية والتهجير القسري، فمنذ السابع من أكتوبر 2023، شهد قطاع غزة تصعيدا إسرائيليا غير مسبوق بحق كافة مكونات المجتمع الفلسطيني، تدهورت معه جميع الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء فلسطين، وبخاصة في قطاع غزة. فخلال الربع الأول من عام 2024، استشهد نحو 32,700 فلسطيني جراء عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، المستمر منذ 7 أكتوبر 2023، منهم حوالي 8850 من النساء، وحوالي 13.800 من الأطفال، وأصيب نحو 75.200 فلسطيني نسبة كبيرة منهم من الأطفال، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 8100 شخص ما زالوا في عداد المفقودين تحت الأنقاض.[2]

كما تشير المعطيات الإحصائية إلى أنه عشية العدوان على قطاع غزة، كان يقيم في القطاع نحو 2.2 مليون فلسطيني[3]، على مساحة قدرها 365 كيلومترا مربعا، أي بواقع 6,185 فردا/كم^2 [4]، يمثلون نحو 40% من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وبحلول 12 نيسان/ إبريل 2024، كان ما لا يقل عن 5% من سكان غزة قد قُتلوا أو أصيبوا[5]. الأمر الذي يشير إلى وجود نكبة جديدة، ومحاولات للتهجير في السياق الأوسع للمخطط الاستعماري لفلسطين، ولقطاع غزة على وجه الخصوص.

تستمر الحرب الديموغرافية حتى اللحظة، وخاصة مع وجود هجرة للإسرائيليين من الخارج إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي الوقت الذي يقوم به الاحتلال الإسرائيلي ببناء مئات الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية، يعيش أكثر من 745 ألف مستوطن في 151 مستوطنة مقامة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية في نهاية عام 2022، إضافة إلى هدم وتدمير ما يزيد عن 1200 مبنى ومنشأة بشكل كلي أو جزئي في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) في نفس الفترة[6]. يعد هذا العدوان الأقسى ديموغرافيا من ناحية أعداد الشهداء

---

[2] وزارة الصحة الفلسطينية. 2024. التقرير اليومي عن آثار العدوان الإسرائيلي على فلسطين. رام الله- فلسطين.

[3] كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023، رام الله –فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. أوضاع الفلسطينيين عشية ذكرى النكبة. بيان صحفي. رام الله- فلسطين.

[5] ESCWA. UNDP. 2024.Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine Update | April 2024.

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2023، عشية رأس السنة الجديدة 2024. رام الله- فلسطين.

والنازحين، علاوة على ذلك، أفضى العنوان الحالي إلى تغيرات ديموغرافية يمكن رصدها بشكل واضح في علاقة السكان بالمكان، وبالتحديد في شمال قطاع غزة.[7]

كما تظهر بيانات الأقمار الصناعية حتى 8 مايو/ أيار أن 57.5% من المباني في قطاع غزة قد تكون متضررة أو مدمرة بسبب القصف المستمر، مما أدى إلى تهجير مليوني شخص. ولا يزال شمال غزة هو المنطقة الأكثر تضررا، حيث من المحتمل أن تكون تضررت أو دمرت 70% من المباني، في حين ينتشر الدمار مع توسيع الاحتلال هجومه العسكري جنوبا من مدينة خان يونس، لتصل إلى 36% من المباني في مدينة رفح حتى الآن. [8]

وبناء على الأحداث الجارية في القطاع، والمجازر التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين وأسرهم هناك، ومحو عدد كبير من العائلات الفلسطينية من السجل المدني، فمن المتوقع أن يحدث اختلال كبير في التركيب العمري والنوعي للسكان في قطاع غزة.

الناتج المحلي الإجمالي

خلال الربع الأول من عام 2024، تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة 35% جراء الانخفاض في مستويات الطلب المحلي (الاستثماري والاستهلاكي)، وتراجع معظم الأنشطة لاقتصادية، نتيجة العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزة، والذي جاء بنتائج كارثية، وشل الحياة بكافة جوانبها في القطاع، مما أدى إلى الانكماش الحاد في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 86% مقارنة مع الربع المناظر 2023، وطالت تداعياته وآثاره الضفة الغربية، مما أدى إلى تراجع في اقتصاد الضفة بنسبة 25%[9]، وما رافقه من تداعيات على الاقتصاد في الضفة الغربية من خلال التضييق والإغلاق والاقتحامات المستمرة لمحافظات الضفة، ومنع دخول العاملين الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، بالإضافة إلى التراجع الحاد للدعم الخارجي، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في اقتطاع جزء من العائدات الضريبية (المقاصة) على مدار العام، كل ذلك أدى إلى زيادة حالة الركود وتراجع الاقتصاد الفلسطيني، وحد من قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الفلسطيني. وانعكس أثر هذا

[7] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). 2023. التحول الديموغرافي القسري المتسارع في فلسطين. العدد 8. رام الله- فلسطين.
[8] ESCWA. UNDP. 2024.Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine Update | April 2024.
[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. النتائج الأساسية للحسابات القومية الربعية للربع الأول 2024. بيان صحفي. رام الله. فلسطين.

التراجع سلبا على الإيرادات العامة للخزينة الفلسطينية، التي تعاني أصلا من صعوبات وتعقيدات سابقة نتيجة الاقتطاعات والحجوزات المستمرة والمتكررة من أموال المقاصة، والتي كان آخرها احتجاز مخصصات قطاع غزة.

الشكل (2): الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي الربعي في فلسطين بالأسعار الثابتة، 2021-2024

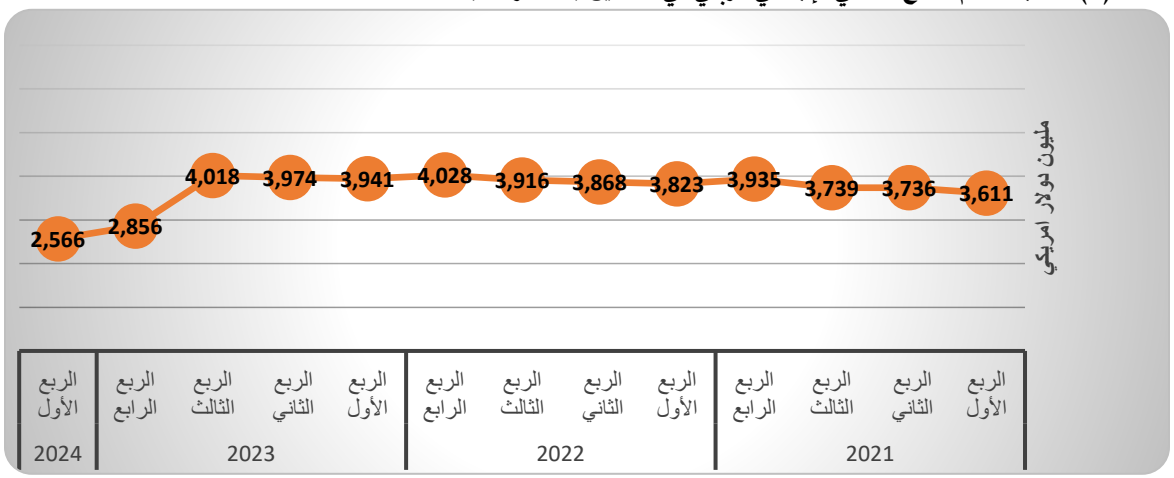

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. النتائج الأساسية للحسابات القومية الربعية للربع الأول 2024. فلسطين.

كما سجلت جميع الأنشطة الاقتصادية تراجعا حادا بالقيمة المضافة في الربع الأول من عام 2024، حيث أدى عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة إلى تدمير معظم الأنشطة الاقتصادية في القطاع، وما رافق ذلك من التراجع الحاصل في الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية، بسبب تدمير الأراضي الزراعية ومقومات الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، والمصانع والشركات والمباني والمدارس، ولا سيما المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والجامعات والمستشفيات وآبار المياه ومحطات توليد الطاقة والبنوك، ولم تسلم المساجد والكنائس من همجية القصف الإسرائيلي لكافة مقومات الحياة.

وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2024 في الضفة الغربية 2,474 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 92 مليون دولار. وبالحديث عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، فقد سجل نشاط التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء في فلسطين، تراجعا بنسبة 36% (29% في الضفة الغربية، و 95% في قطاع غزة)، وانحدر نشاط الإنشاءات بنسبة 51% (42% في الضفة الغربية، و 99% في قطاع غزة)، حيث تكبد قطاع الإنشاءات خسائر فادحة منذ بدء العدوان، بسبب تدمير آلة الحرب الإسرائيلية معظم الأبنية وتسويتها بالأرض

وتجريف الشوارع، علما أن هذا القطاع يشكل مكونا أساسيا في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، الذي يدخل ضمن احتساب الناتج المحلي الإجمالي. أما نشاط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، فقد شهد تراجعا بنسبة 33% (11% في الضفة الغربية، و 93% في قطاع غزة)، حيث تعرض النشاط الزراعي لتدمير ممنهج من قبل الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع على حد سواء، علما أنه من الأنشطة الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الفلسطيني، ويساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتشغيل الأيدي العاملة، ويساهم في تغطية جزء من الاستهلاك النهائي الغذائي أيضا.[10]

وبالنسبة لتجارة الجملة والتجزئة، فقد انخفض نشاطها بنسبة 36% (27% في الضفة الغربية، و 96% في قطاع غزة)، حيث ظل قطاع الخدمات في المرتبة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني من حيث القيمة المضافة، إذ يُعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا خدماتيا، إلا أنه سجل انخفاضا بنسبة 33.71% مقارنة مع الربع الأول من العام السابق، توزع ذلك بين انخفاض في الضفة الغربية بنسبة 23.60%، وانخفاض ملحوظ في قطاع غزة بنسبة 67%.[11]

يُظهر الجدول (1) مقارنة تفصيلية لإنتاجية القطاعات الاقتصادية الرئيسة ما بين الأربعة شهور الأولى للعدوان (تشرين الأول/ أكتوبر 2023 حتى كانون الثاني/ يناير 2024) مع الأربعة شهور التي سبقته (حزيران/ يونيو حتى أيلول/ سبتمبر 2023)، وتعتمد هذه المقاررنة قيمة الإنتاج الاعتيادي قبل عدوان الاحتلال الإسرائيلي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى القيمة خلال العدوان. يُظهر الجدول أن الإنتاج قد تأثر بشكل كبير بسبب العدوان، حيث تم تدمير العديد من المنشآت والبنية التحتية، مما أدى إلى تراجع الإنتاج في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا التراجع يعكس التأثير السلبي الكبير للاحتلال على الاقتصاد المحلي، حيث يُظهر الجدول الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العدوان. هذه الخسائر تشمل

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. النتائج الأساسية للحسابات القومية الربعية للربع الأول 2024. بيان صحفي. رام الله. فلسطين.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. مرجع سابق.

تدمير الممتلكات والبنية التحتية الحيوية، مثل الطرق والمستشفيات والمدارس، مما يزيد من العبء الاقتصادي على السكان المحليين.

وتظهر البيانات المدرجة بالجدول أن قطاع الصناعة في الضفة الغربية قد شهد انخفاضًا بنسبة 28.7% في الإنتاج، بينما كانت نسبة الانخفاض في الإنتاج في قطاع غزة أكثر حدة، حيث وصلت إلى 97.2%. أدى هذا بشكل تراكمي إلى انحدار الإنتاج الصناعي الفلسطيني بنسبة 35.7%. أما في قطاع الإنشاءات الذي كان الأكثر تأثرا بهذا العدوان، فقد تراجع الإنتاج فيه بنسبة 32.3% في الضفة الغربية، في حين توقف بشكل كامل في قطاع غزة، بينما كانت نسبة التراجع في المنطقة ككل حوالي 41%.

أما قطاع الخدمات، فقد شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة تراجعاً بنسبة 35.2%، إذ شهدت الضفة الغربية انخفاضاً في الإنتاج بنسبة 25.8%، بينما شهد قطاع غزة انخفاضًا بنسبة 82%. بشكل عام، عند النظر إلى المجموع الكلي للإنتاج في كافة القطاعات، نجد أن الضفة الغربية شهدت انخفاضًا بنسبة 26.9%، وقطاع غزة بنسبة 85.7%، في حين تراجع الإنتاج المحلي بنسبة 35.5%.

جدول (1): قيمة خسائر القطاعات الاقتصادية من الإنتاج بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة (حزيران/ يونو 2023 – كانون الثاني/ يناير 2024) في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة
(القيمة بالألف دولار أمريكي)

القطاع	قيمة الإنتاج الاعتيادي قبل عدوان الاحتلال الإسرائيلي (أربعة شهور)			قيمة الإنتاج خلال عدوان الاحتلال الإسرائيلي (أربعة شهور)			قيمة الخسائر خلال الشهور الأربعة الأولى من عدوان الاحتلال الإسرائيلي		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الصناعة	1,939,909.60	221,430.00	2,161,339.60	1,382,623.20	6,159.10	1,388,782.30	557,286.40	215,270.90	772,557.30
الإنشاءات	74,267.20	11,135.20	85,402.40	50,267.30	0	50,267.30	23,999.90	11,135.20	35,135.10
الخدمات	3,511,860.40	711,690.80	4,223,551.20	2,606,851.60	128,396.60	2,735,248.20	905,008.80	583,294.20	1,488,303.00
المجموع	5,526,037.20	944,256.00	6,470,293.20	4,039,742.10	134,555.70	4,174,297.80	1,486,295.10	809,700.30	2,295,995.40

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال على قطاع غزة.

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الأول من عام 2024، محسوبا بالأسعار الثابتة، 491 دولاراً ، مما يمثل انخفاضًا بنسبة 36% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق (26% في الضفة الغربية، و 86% في قطاع غزة).[12]

ويرتبط انخفاض نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بانخفاض إجمالي الاستهلاك، الذي انخفض بنسبة كبيرة تصل إلى 33.1%، وتظهر جليا الهوة المناطقية في انخفاض الاستهلاك بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ في الضفة نحو 21%، بينما انحدر في القطاع بشكل كبير بسبب الحرب ليصل إلى 80% خلال الربع الرابع من عام 2023 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. أما إجمالي الاستثمار (التكوين الرأسمالي الإجمالي)، فقد انخفض بنسبة 30%.[13]

تجدر الإشارة إلى أن التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الأول من عام 2024، فاق تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية، التي افترضت تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول بنسبة 23.3%، بافتراض استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتفاقم الوضع المالي للسلطة الفلسطينية[14]. كما تشير التنبؤات في حالة استمرار العدوان الإسرائيلي وتداعياته على كل من قطاع غزة والضفة الغربية، إلى أن الأداء الاقتصادي الفلسطيني سيشهد تراجعا بنحو 12.4% خلال الربع الثاني من عام 2024. كما يتوقع أن يتراجع مجمل الاقتصاد الفلسطيني في العام 2024 بحوالي 6.9% مقارنة مع تراجع نسبته 5.5% في العام 2023. وفي ظل سيناريو بديل، حيث تستمر الأعمال العدائية حتى نهاية يونيو 2024، فمن المتوقع أن تكون الخسائر الاقتصادية أعلى، وفي هذه الحالة، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15%، وينخفض نصيب الفرد من الدخل بنسبة 17%. والجدير بالذكر أنه في ظل هذا السيناريو الثاني، من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2024 (بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2015)، إلى ما دون مستواه في عام 1998.[15]

---

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. النتائج الأساسية للحسابات القومية الربعية للربع الأول 2024. بيان صحفي. رام الله. فلسطين.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024، الحصاد الاقتصادي لعام 2023 والتنبؤات الاقتصادية لعام 2024، رام الله، فلسطين.

[14] سلطة النقد الفلسطينية، 2024، تقرير التنبؤات الاقتصادية الربعية - الربع الأول 2024.

[15] سلطة النقد الفلسطينية، 2024، تقرير التنبؤات الاقتصادية الربعية - الربع الثاني 2024.

سوق العمل[16]

بلغ عدد العاملين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية الربع الثالث من عام 2023، نحو 1.16 مليون عامل، منهم 868,000 من الضفة الغربية، ونحو 292,000 من قطاع غزة [17]. وبالرغم من عدم توفر الإحصاءات حول نسبة الانخفاض في عدد العاملين في قطاع غزة جراء الحرب، إلا أن المعلومات المتوفرة عن انخفاض عدد العاملين في الضفة الغربية تشير إلى نحو 665 ألف عامل في الربع الرابع من عام 2023، بما يمثل 23% من إجمالي عمال الضفة. ويُعتبر القطاع الخاص المشغّل الأساسي للعاملين الفلسطينيين في الربع الرابع من عام 2023، إذ يوظف حوالي 67% من مجموع المستخدمين بأجر في الضفة الغربية؛ مقابل حوالي 28% يعملون في القطاع الحكومي، وحوالي 5% يعملون في إسرائيل والمستوطنات. ونظرا لاستمرار هذا العدوان، يتوقع أن تكون الآثار على سوق العمل متشابهة فيما بين الربع الرابع 2023 والربع الأول 2024. [18]

تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل البطالة في فلسطين إلى نحو 57% خلال الربع الأول من عام 2024، وذلك على خلفية ارتفاعها الكبير في قطاع غزة، ومنع دخول العمال الفلسطينيين (معظمهم من الضفة الغربية) إلى أماكن عملهم في إسرائيل. ونظرا لعدم توفر بيانات الربع الأول من عام 2024، فقد تم الاسترشاد بالبيانات المتوفرة للربع الرابع من عام 2023[19] . فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 317 ألفا في الربع الرابع من عام 2023، مقارنة مع حوالي 129 ألفا في الربع الثالث من عام 2023 قُبيل العدوان، كما ارتفعت معدلات البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2023 إلى حوالي 32% مقارنة مع حوالي 13% في الربع الثالث 2023. على مستوى الجنس، بلغ معدل البطالة للذكور في الضفة الغربية 33.9٪ مقابل 24.6٪ للإناث في الربع الرابع 2023.[20]

---

[16] تجدر الإشارة إلى أن بيانات الربع الرابع لعام 2023 لم تصدر بعد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة. دورة الربع الثالث (تموز–أيلول 2023)، رام الله.

[18] سلطة النقد الفلسطينية. 2024. تقرير التضخم الربع الأول 2024. العدد 50. رام الله- فلسطين.

[19] وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا". 2024. الحكومة التاسعة تؤدي اليمين الدستورية. 31-3-2024.

[20] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. الواقع العمالي في فلسطين لعام 2023 بمناسبة اليوم العالمي للعمال. بيان صحفي. رام الله- فلسطين.

ومن المسلم به أن القيود التي فرضها الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، مع تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي طوال السنوات الماضية، أدت إلى ضعف إمكان استيعاب العمالة الفلسطينية في أسواق العمل المحلية، وإلى الاعتماد المتزايد على أسواق العمل الإسرائيلية، والتي أصبحت تشكّل مصدرا أساسيا لمداخيل آلاف الأُسر الفلسطينية خلال السنوات القليلة الماضية. وقد شكّل ذلك إحدى الأدوات الأساسية لتنفيذ سياسات العقاب الجماعي التي يتّبعها الاحتلال باستمرار.

طالت تداعيات هذا العدوان العمال الفلسطينيين في السوق الإسرائيلي والمستوطنات، وقامت السلطات الإسرائيلية بإلغاء كل تصاريح العمل الممنوحة للعمال الفلسطينيين العاملين لديها من قطاع غزة ومن الضفة الغربية، كما شنت القوات والشرطة هجمات متتالية على أماكن سكنهم في مناطق الـ 48، واعتقلت آلاف عمال القطاع، واحتجزتهم عدة أسابيع في أوضاع قاسية وغير إنسانية، في مراكز اعتقال جماعية[21]. وبالتالي فقد معظم عمال الضفة الغربية البالغ عددهم 171 ألف عامل (حسب الإحصاءات الرسمية) وظائفهم، بما يقدر نسبته 20% من إجمالي العمالة في الضفة، مما أدى إلى تأثير سلبي في الطلب الكلي بمعدل الثلث. كما أدى انخفاض النشاط التجاري للقطاع الخاص إلى مزيد من تدهور الدخل بسبب خسارة الوظائف وانخفاض الرواتب، الأمر الذي انعكس على تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة بمقدار 22% في الربع الرابع 2023، وبنسبة 25% في كامل السنة[22]. وتفيد التقارير أن حوالي 10,000 فقط من هؤلاء العمال عملوا في الاقتصاد الإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير 2024، وفقًا لما ذكرته وزارة العمل الفلسطينية. ويمثل هذا حوالي 6% من العدد الإجمالي لفلسطينيي الضفة الغربية، الذين عملوا في إسرائيل والمستوطنات قبل الحرب.[23]

كما كان للعدوان الإسرائيلي تأثير كبير على عرض العمالة، إذ من المتوقع أن يرتفع معدل المشاركة في قوى العمل في الربع الأول من عام 2024 إلى ما نسبته 78.7% للذكور مقارنة بنحو 71% ما قبل الحرب، كما يتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى نحو 21.3% للإناث مقارنة بنحو 17.2% خلال نفس الفترة. ويأتي هذا الارتفاع في ظل

[21] مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2024. آثار الحرب في العمالة الفلسطينية التداعيات والتوقعات الاقتصادية. رام الله -فلسطين.

[22] The World Bank. 2024. Note on the Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy.

[23] International Labour Organization.2024 . Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 3, March 2024

توقع دخول المزيد من الرجال والنساء إلى سوق العمل في المدى القريب، لدعم أسرهم وتعويض الدخل المنخفض الناتج عن فقدان عملهم والدخل الجزئي.[24]

وإضافة إلى التأثير على العمال من قطاع غزة، ونظرًا لتوتر الوضع في الضفة الغربية، وتأثيره على سلاسل التوريد والقدرات الإنتاجية ووصول العمال إلى أماكن عملهم، فقد ارتفعت خسائر التوظيف في القطاع الخاص في الضفة الغربية إلى 25%، أي ما يعادل 144 ألف وظيفة. ويترجم ذلك إلى خسارة إجمالية قدرها 306,000 وظيفة. [25]

بشكل عام، ووفقا للتقديرات التي أعلنتها منظمة العمل الدولية حتى 31 كانون الثاني/ يناير 2024،[26] بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقدر هذه الخسائر في الوظائف بقيمة 21.7 مليون دولار يوميا، مما يجعل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين أكثر تعقيدا، ويضعه تحت وطأة تحديات حقيقية وصعبة.[27]

المالية العامة

لا تملك حكومات السلطة الفلسطينية المتعاقبة، إلا هامشا محدودا على صعيد رسم وتنفيذ السياسات التجارية بحكم الغلاف الجمركي الموحد، ولا السياسات النقدية بسبب عدم وجود عملة وطنية متداولة في الأسواق المحلية. أمَّا على صعيد السياسة المالية، فإن الحكومة الفلسطينية تملك هامشا واسعا، ويكاد يكون مطلقا، في مجال رسم السياسات المالية، وإدارة وتوجيه الإنفاق العام، وتحديد نسب وشرائح الضرائب المباشرة (الدخل والأملاك)، ولكنها لا تملك نفس الهامش في مجال الضرائب غير المباشرة (القيمة المضافة والرسوم الجمركية). ولهذه الاعتبارات، فإن المالية العامة قد تكون المدخل الواقعي للتأثير على مسار الاقتصاد الفلسطيني، ولو نسبيا في ظل الظروف الراهنة.

---

[24] سلطة النقد الفلسطينية. 2024. تقرير التضخم الربع الأول 2024.

[25] International Labour Organization, 2024. Previous reference.

[26] أبلغت الحكومة الإسرائيلية في أوائل شهر فبراير/شباط أن البعثة السنوية لمنظمة العمل الدولية لا يمكن استمرار استيعابها. ولذلك لم تتمكن البعثة من زيارة الضفة الغربية وغزة أو الجولان السوري المحتل، بالتالي لا توجد بيانات محدثة.

[27] مرجع السابق.

بلغت قيمة النفقات العامة المستحقة (أساس الالتزام) خلال الربع الأول من عام 2024 حوالي 3.9 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 4.7 مليار خلال الربع السابق، و 4.0 مليار خلال الربع المناظر[28]. وقد شكل الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الأول من عام 2024 نحو 68% من إجمالي المبالغ المستحقة على الحكومة خلال نفس الفترة. إذ شكل الإنفاق الفعلي على بند الأجور والرواتب نحو 64.4% من الإنفاق المستحق على هذا البند، مقابل حوالي 73.2% من الإنفاق المستحق على بند غير الأجور[29]. وبذلك فإن تحليل النفقات العامة وفقا لأساس الالتزام، يعتبر مؤشرا أفضل لمراقبة التطورات في بنود الإنفاق في ظل تراكم مزيد من المتأخرات، وعدم تمكن الحكومة من سداد كافة الالتزامات.

يستأثر بند الرواتب حصة الأسد من النفقات العامة، حيث بلغت نسبة الرواتب والأجور خلال الربع الأول من عام 2024 نحو 52% من إجمالي النفقات العامة، بما فيها صافي الإقراض. وقد أعلنت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة عن خطتها لمعالجة ملف الرواتب والأجور، عن طريق إصلاح تضخم الكادر الوظيفي، وإعادة النظر في قانون الخدمة المدنية، حيث توجد ضرورة لضبط فاتورة الرواتب دون المساس بحقوق الموظفين في القطاع الحكومي، والإجراء الوحيد الذي قامت به الحكومة هو صرف الرواتب منقوصة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، إلا أن هذا الإجراء المؤقت يجب أن يقترن بسياسات جادة من تقليل الفجوات ما بن رواتب الفئات العليا والدنيا في الوظائف المدنية والعسكرية، وتصويب أوضاع أشباه الرواتب. ولا يزال القطاع الاجتماعي يستحوذ على الحصة الأكبر من فاتورة الأجور والرواتب بنحو 49.3%، ثم قطاع الحكم بنحو 46.3%، يليه القطاع الاقتصادي 2.8%، ثم قطاع الإسكان والمجتمع المحلي بنسبة 1.5%.[30]

على مستوى النفقات التحويلية، بلغت نسبة الانفاق (أساس نقدي) 46% من النفقات المستحقة لهذا البند، مما يدل على ضعف مساهمة السلطة في أنظمة الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة في الربع الأول من عام 2024، ويلاحظ أخيرا أن الإنفاق التطويري منخفض نسبيا لباقي بنود الانفاق، حيث شكل في الربع الأول من عام 2024

---

[28] وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار، 2024)

[29] احتساب الباحثة، بناء على بيانات التقارير المالية الشهرية لوزارة المالية الفلسطينية على أساس الالتزام، وبيانات الانفاق على الأساس النقدي.

[30] تم تقسيم مراكز المسؤولية للسلطة الفلسطينية بناء على كشف أبعاد الموازنة العامة المعتمد لدى وزارة المالية الفلسطينية.

نحو 58.8% من الإنفاق التطويري المستحق، وهو ما يعكس صعوبة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية، وعدم قدرتها على رصد مزيد من الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع تطويرية تسهم في استدامة وضعها المالي على المدى المتوسط والبعيد. [31]

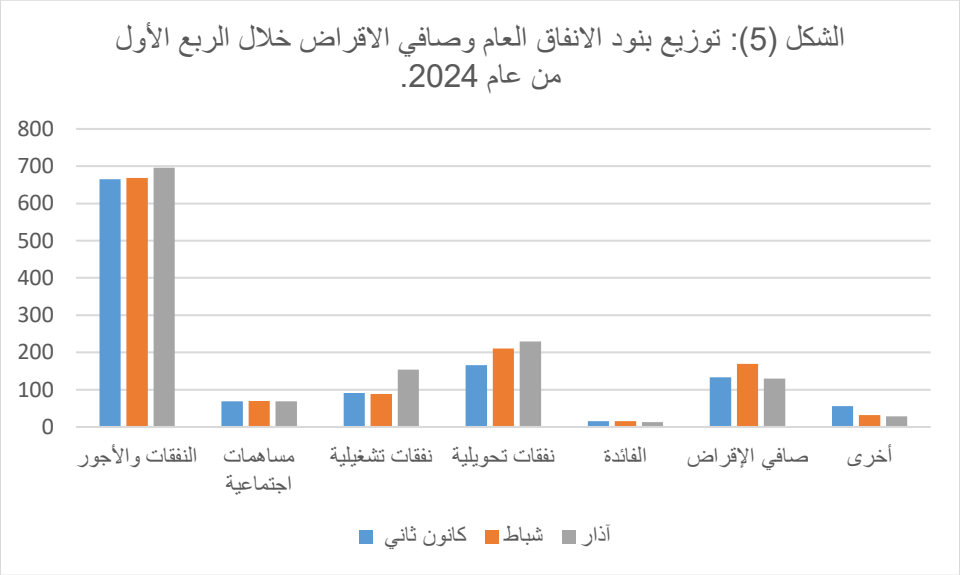

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار، 2024)

كما تراجع حجم الإيرادات العامة خلال الربع الأول من عام 2024 إلى حوالي 3.65 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 4.04 مليار خلال الربع السابق، و 4.8 مليار (على أساس الالتزام) خلال الربع المناظر. وقد توزعت هذه الإيرادات بين إيرادات المقاصة بحصة 62.3 %، وإيرادات الجباية المحلية بنحو 38.7%.[32]

أما على الأساس النقدي (المتحصل فعليا)، فقد انخفضت إيرادات المقاصة خلال الربع الأول 2024 بنسبة 33.8% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.7 مليار شيكل، ولتشكل ما يقارب 56% من إجمالي الإيرادات العامة خلال هذا الربع. وتستنزف الخصومات والاقتطاعات التي تفرضها إسرائيل جزءًا مهما من أموال المقاصة المستحقة، والتي كان آخرها اقتطاع مخصصات قطاع غزة، وهو ما تسبب بأزمة مالية صعبة ومعقدة للحكومة. من جهة أخرى انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 29% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي مليار و400 مليون شيكل. أما

[31] وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار، 2024).
[32] وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار، 2024) ، (كانون أول 2023).

المنح والمساعدات الخارجية، فقد بلغت خلال الربع الأول من عام 2024 حوالي 387.4 مليون شيكل، مقارنة بنحو 177.46 مليون خلال الربع المناظر. في المحصلة بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الأول 2024، حوالي 3.56 مليار شيكل مقارنة بحوالي 4.85 مليار خلال الربع المناظر.[33]

ارتفع رصيد الدين العام الحكومي ليشكل نحو 21.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2024، ليبلغ نحو 3.8 مليار دولار. وقد ارتفع الدين الحكومي بشكل أساسي نتيجة زيادة الاقتراض المحلي، مشكلا ما نسبته 14.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على خلفية اقتراض الحكومة ما يقارب 400 مليون دولار خلال الربع الرابع من عام 2023، بهدف دفع بعض الالتزامات التي ترتبت عليها في ظل وقف تحويل أموال المقاصة.

الشكل (6): اجمالي صافي الايرادات للربع الأول لعام 2024 (أساس التزام) بالمليون شيكل

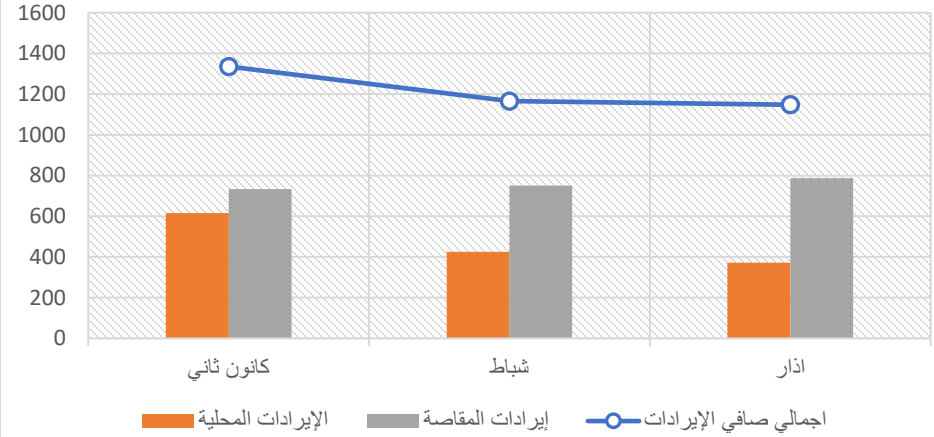

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار، 2024)

[33] وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار، 2024) ، (كانون أول 2023).

التضخم

يصنف الاقتصاد الفلسطيني كاقتصاد صغير مفتوح، يتأثر بشكل كبير بمجموعة من العوامل الخارجية (External variables) مثل التضخم في السوق الإسرائيلية (تغير أسعار الواردات من إسرائيل)، تبدل أسعار الواردات من السوق الدولية، بما فيها تأثير تحولات سعر صرف الشيكل تجاه الدولار، والذي يمكن أن نطلق عليه "التضخم المستورد"، وهذه العوامل تؤثر بشكل ملحوظ على أسعار السلع في السوق الفلسطينية. والعوامل الداخلية (Internal variables) بمعنى تحولات الطلب في الاقتصاد المحلي، أي "التضخم المتولد محليا"، وغياب العملة الوطنية، والسياسة النقدية غير النشطة[34]. مما يجعله عرضة لتحديات متعددة في السيطرة على مستويات الأسعار ومعدلات التضخم. وقد ارتفع معدل التضخم في فلسطين بنحو 27.7% خلال الربع الأول من عام 2024، إذ ارتفع في قطاع غزة بنحو 120.3% ، بينما بلغ معدل التضخم في الضفة الغربية نحو 3.8%[35] .

الشكل (7): معدل التضخم حسب المنطقة الجغرافية خلال الربع الأول 2023-الربع الأول 2024

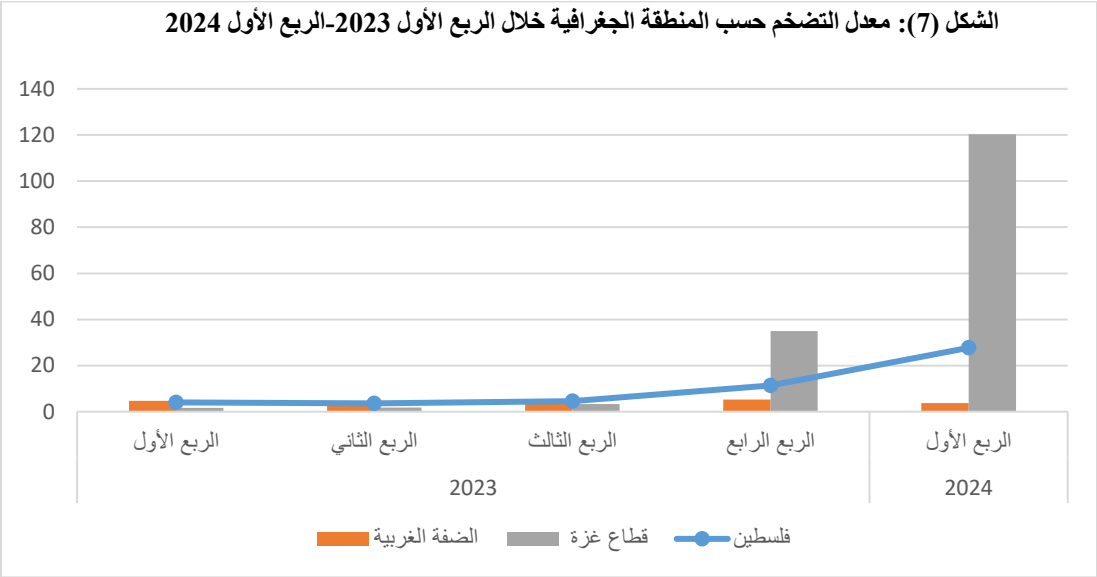

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. 2024. تقرير التضخم الربع الأول 2024.

يترتب على البيانات الواردة في الشكل ارتفاعا حادا في مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين بلغت نسبته 9.13% خلال شهر آذار/ مارس 2024، مقارنة مع شهر شباط/ فبراير 2024 (25.30% في قطاع غزة، و0.58% في القدس الشرقية، و0.40% في الضفة الغربية). وبمقارنة الأسعار خلال الربع الأول 2024 مع الربع الأول 2023، يظهر

[34] صرصور، شاكر. 2022. العوامل المؤثرة على التضخم في فترات عدم التأكد. سلطة النقد الفلسطينية. رام الله- فلسطين.
35 سلطة النقد الفلسطينية. 2024. تقرير التضخم الربع الأول 2024.

ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين بنسبة 27.66% (120.34% في قطاع غزة، و 4.58% في القدس الشرقية، و 3.73% في الضفة الغربية).[36]

كما تزامن الغلاء في مستويات المعيشة مع انخفاض القوة الشرائية للمواطنين خاصة في قطاع غزة، بتراكم مقداره 62% منذ بداية العدوان على القطاع. فيما سجل شهر آذار/ مارس 2024 انخفاضا مقداره 20% في القوة الشرائية مقارنة بشهر شباط/ فبراير 2024 [37]. وبالرغم من تأثر جميع فئات المجتمع بالغلاء، إلا أن الطبقة الوسطى كانت الأكثر تضررا، ويقدر انخفاض استهلاكها بنسبة 35.6% ما بين الربع الرابع 2023 والربع الأول 2024، ويمكن أن يصل إلى 38.6 % بحلول الربع الثاني 2024. ومن المتوقع أن يرتفع معدل الفقر من 38.8 % إلى 60.7 % إذا امتدت الحرب إلى تسعة أشهر. وسيؤدي ذلك إلى وضع جزء كبير من الطبقة المتوسطة تحت خط الفقر، مما يزيد عدد السكان في الطبقة الفقيرة بمقدار 1.86 مليون إضافي.[38]

ومن الجدير بالذكر أن استمرار عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، أدى إلى ارتفاع متوسطات أسعار السلع الأساسية والضرورية لاستمرار الحياة في القطاع، إلى مستويات غير مسبوقة، فمثلا بالمتوسط أسطوانة الغاز 159 شيقل/12 كغم، والملح 8 شيقل/ كغم، والبنزين 175 شيقل/ لتر، والفحم 38 شيقل/ كغم، والبيض 123 شيقل/ 2 كغم، ولحم العجل 157 شيقل/ كغم، مع الإشارة إلى أن الدجاج الطازج مفقود تماما من أسواق قطاع غزة. كما شهدت الضفة الغربية غلاء في مستوى المعيشة نسبته 0.40% خلال شهر آذار/ مارس 2024 مقارنة مع شهر شباط/ فبراير 2024. [39]

---

[36] الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

[37] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. جدول غلاء المعيشة لشهر آذار. 2024. رام الله- فلسطين.

[38] ESCWA. UNDP. 2024.Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine Update | April 2024.

[39] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. جدول غلاء المعيشة لشهر آذار. 2024. رام الله- فلسطين.

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للحرب على قطاع غزة

منذ السابع من أكتوبر 2023، وجد سكان قطاع غزة أنفسهم في حرب تشتد ضراوتها يوما بعد يوم، وتستهدف كل شيء. ولعل السيناريو المتفائل لإعادة إعمار القطاع ينبئ بحجم الكارثة والدمار، الأمر الذي يتطلب في أحسن الشروط والأحوال حتى عام 2040 لإعادة غزة إلى ما كانت عليه قبل الحرب، ومساعدات خارجية على نطاق لم نشهده منذ عام 1948.[40]

يستعرض هذا القسم التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للحرب على قطاع غزة، والوقوف على حجم الدمار الذي سببته آلة الحرب الإسرائيلية، مع التركيز على أثره على مؤشري البطالة والفقر، وهذا لا يشمل تحليل الآثار الإنسانية والنفسية الكارثية في القطاع، والتي يترتب عليها كلفة ماليه عالية لتعويض وإعادة تأهيل وعلاج نفسي، والخسائر غير المباشرة والأعطال غير المقدرة.

تبع هذه الحرب المستمرة حتى تاريخ كتابة التقرير، أوضاع اجتماعية واقتصادية تثقل كاهل المواطن الغزي، وتنذر بكارثة إنسانية كبرى، حيث اتسع نطاق الفقر النقدي، وتعمق ليشمل جميع سكان غزة، بل إن الفقر متعدد الأبعاد، الذي يأخذ في الاعتبار الحرمان من التعليم وخدمات البنية التحتية الأساسية، أصبح في أدنى مستوياته. إن الظروف المعيشية في قطاع غزة في أدنى مستوياتها منذ بدء الاحتلال في عام 1967، وستزداد سوءا ما لم تتوقف العملية العسكرية المستعرة القائمة على القطاع.[41]

يمكن تقدير الأثر الاجتماعي متوسط المدى للعملية العسكرية الإسرائيلية الحالية، بالرجوع إلى تأثير عملية عام 2014 على الفقر وإنفاق الأسرة. فمن المفترض أن العملية العسكرية الجارية تؤثر على الفقر والإنفاق من خلال قنوات وآليات مماثلة منذ السابع من أكتوبر 2023، حيث توقف النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات الإنتاجية في غزة، باستثناء الحد الأدنى من الخدمات الصحية والغذائية المقدمة في ظل النقص الحاد في المياه والوقود والكهرباء، مما ينبئ بحدوث انخفاضات حادة في الظروف المعيشية، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي

[40] ESCWA. 2024.Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine Update | May 2024.
[41] UNCTAD. 2024. Preliminary assessment of the economic impact of the destruction of Gaza.

الإجمالي، وارتفاع غير مسبوق في معدلات الفقر والبطالة[42]. وترتبط مؤشرات البطالة والفقر بعمليات تهجير مدنيي قطاع غزة القسرية واليومية، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 85% من سكان غزة (حوالي 1.93 مليون مدني) مهجرون قسرا، بما في ذلك من نزحوا عدة مرات بحثا عن الأمان، كما يعاني أكثر من 700 ألف فلسطيني في القطاع من أمراض معدية، بسبب ظروفهم المعيشية الصعبة.[43]

وبعد إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، قراره بمنع دخول "الغذاء والماء والوقود إلى القطاع[44]" أصبح يعاني جميع سكان القطاع، أي 2.3 مليون نسمة، من حالة انعدام الأمن الغذائي، كما يعاني سكان المناطق الشمالية في قطاع غزة، أكثر من غيرهم، من المجاعة، وخصوصا بعد أن قرر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في 19 شباط/ فبراير 2024، تعليق توزيع المواد الغذائية في هذه المناطق حتى تتحسن الظروف الأمنية، وحتى يتم التغلب على العوائق المتعددة التي يفرضها الجيش الإسرائيلي، وترتسم ملامح المجاعة بشكل أكبر في شمال القطاع، حيث يعاني 346 ألف طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية، ويعاني 50400 طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، وتحتاج 160,000 امرأة حامل ومرضعة إلى تغذية إضافية لتجنب سوء التغذية.[45]

وقد ارتفع عدد المباني المتضررة من العدوان بشكل مطرد وبنحو 355%، وذلك في الفترة ما بين 15 تشرين الأول/ أكتوبر وحتى الأول من حزيران/ يونيو 2024. وقد رصدت تحليلات صور الأقمار الصناعية تدمير 58.5% من المباني في قطاع غزة، حيث أن حوالي 70.1% من المباني في مدينة غزة تعرضت للهدم أو للضرر (46000 مبنى)، و 46.5% من المباني في دير البلح (24600 مبنى)، و 55.7% من المباني في خانيونس (45500 مبنى)، و 41.0% من المباني في رفح (20000 مبنى) من أصل مجموع المباني المدمرة، أي ما يزيد على 52 ألف وحدة سكنية تهدمت بالكامل، وما يفوق 254 ألف وحدة سكنية تضررت بشكل جزئي، مما يحول دون القدرة على العيش فيها[46]. وتتركز أضرار البنية التحتية في المقام الأول في المباني السكنية (72%) والتجارة والصناعة

---

[42] UNCTAD. 2024. Proviso Reference.

[43] الجزيرة نت، 2024. توصيف الوضع الاقتصادي لقطاع غزة.2024/02/16.

[44] وكالة فرانس برس، https://www.france24.com/ar/

[45] مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2024. شمال غزة يموت جوعاً. 2024/06/25.

[46] https://www.conflict-damage.org/

والخدمات (9%)، في حين تؤثر النسبة المتبقية البالغة 19% على قطاعات البنية التحتية الحيوية الأخرى، في مجالات التعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة، والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتشير التقديرات إلى تُكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر في الإنتاج تقدر قيمتها بـ 3.2 مليار دولار خلال الشهور الأربعة الأولى لعدوان الاحتلال الاسرائيلي، أي منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى كانون الثاني/ يناير 2024. وبحلول أوائل عام 2024، تقدر خسائر الإنتاج الاقتصادي في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يقرب من 19 مليون دولار يوميا[47]. وحسب تقييم مؤقت للأضرار تم إجراؤه في آذار/ مارس 2024، فإن حوالي 18.5 مليار دولار من الأضرار المباشرة قد لحقت بالبنية التحتية المبنية في غزة بحلول كانون الثاني/ يناير 2024. وهذا يعادل إلى حد ما الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذه البيانات تشمل فقط تكلفة الأضرار التي لحقت بقطاع غزة، ولا تشمل الضفة الغربية، ولا تشمل أيضا تكاليف الأضرار بخلاف البنية التحتية المادية، مثل رأس المال البشري والخدمات، ولا يمكن إجراء تقييم سريع وكامل لاحتياجات الأضرار إلا بمجرد توقف الأعمال العدائية.[48]

إن المحصلة النهائية للحروب ليست فقط أرقام الضحايا والمدن المدمرة، بل هو تدمير أجيال الحاضر والمستقبل، فحين تتوقف الحرب، يبدأ التفكير بإعمار الأرض، ولكن لا يتم تعمير القلوب، أو تعمير الحياة، لأن العالم لا يلتفت لما تخلفه الحرب من كوارث كبيرة يظل أثرها لسنوات، وربما لعقود من الزمن.

المراجع

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2023، عشية رأس السنة الجديدة 2024. رام الله، فلسطين.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. أوضاع الفلسطينيين عشية ذكرى النكبة. بيان صحفي. رام الله، فلسطين.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2023. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023، رام الله، فلسطين.

[47] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال على قطاع غزة.

[48] World Bank, European Union and United Nations, Gaza Strip – Interim Damage Assessment: Summary Note, March 2024,

4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. النتائج الأساسية للحسابات القومية الربعية للربع الأول 2024. بيان صحفي. رام الله، فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة. دورة الربع الثالث (تموز– أيلول 2023)، رام الله، فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. الواقع العمالي في فلسطين لعام 2023 بمناسبة اليوم العالمي للعمال. بيان صحفي. رام الله، فلسطين.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال على قطاع غزة. رام الله، فلسطين.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2024. جدول غلاء المعيشة لشهر آذار. 2024. رام الله، فلسطين.
9. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التنبؤات الاقتصادية الربعية – الربع الأول 2024.
10. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التنبؤات الاقتصادية الربعية – الربع الثاني 2024.
11. سلطة النقد الفلسطينية. 2024. تقرير التضخم للربع الأول 2024. العدد 50. رام الله، فلسطين.
12. صرصور، شاكر. 2022. العوامل المؤثرة على التضخم في فترات عدم التأكد. سلطة النقد الفلسطينية. رام الله، فلسطين.
13. وزارة الصحة الفلسطينية. 2024. التقرير اليومي عن آثار العدوان الإسرائيلي على فلسطين. رام الله، فلسطين.
14. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). 2023. التحول الديموغرافي القسري المتسارع في فلسطين. العدد 8. رام الله، فلسطين.
15. وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار 2024).
16. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2024. آثار الحرب في العمالة الفلسطينية التداعيات والتوقعات الاقتصادية. رام الله، فلسطين.
17. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2024. شمال غزة يموت جوعاً. 2024/06/25.
18. وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا". 2024. الحكومة التاسعة عشرة تؤدي اليمين الدستورية. 2024/3/31.
19. الجزيرة نت. 2024. توصيف الوضع الاقتصادي لقطاع غزة 2024/02/16.
20. وكالة فرانس برس، 2024، https://www.france24.com/ar/
21. ESCWA. UNDP. 2024.Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine Update | April 2024.
22. The World Bank. 2024. Note on the Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy.
23. [1] International Labour Organization.2024 . Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 3, March 2024

24. ESCWA. 2024.Gaza war: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine Update | May 2024.
25. UNCTAD. 2024. Preliminary assessment of the economic impact of the destruction of Gaza.
26. UNCTAD. 2024. Proviso Reference.
27. https://www.conflict-damage.org/
28. World Bank, European Union and United Nations, Gaza Strip – Interim Damage Assessment: Summary Note, March 2024.